

تحرك عاجل

السجن لأحد المدافعين عن حقوق الإنسان بسبب نشاطه على شبكة الإنترنت

لا يزال المدافع السعودي عن حقوق الإنسان عصام كوشك مُحتجزاً منذ 8 يناير/كانون الثاني 2017، بسبب نشاطه على شبكة الإنترنت. ويعتبر سجين رأي، ينبغي الإفراج عنه على الفور وبدون شرط أو قيد.

تلقى عصام كوشك، في 8 يناير/كانون الثاني 2017، مكالمة هاتفية من "إدارة التحقيقات الجنائية" في مكة، حيث أُبلغ بالذهاب إلى قسم شرطة المنصور. واستجوبته "هيئة التحقيق والادعاء العام"، لدى وصوله، في الساعة الخامسة مساءً حول حسابه على تويتر، الذي يستخدمه في إلقاء الضوء على قضايا حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، ومن بين ذلك اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء. وخلال الأيام الثلاثة الأولى من الاستجواب، رُفض طلبُ قدمه للاستعانة بمحامٍ.

وفي 12 يناير/كانون الثاني 2017، مُدت فترة احتجاز عصام كوشك إلى أربعة أيام، وسُمح أخيراً لمحاميهِ بالحضور، أثناء سير التحقيقات. وأحيل في اليوم ذاته إلى سجن مكة العام، حيث يُجري احتجازه الآن.

عصام كوشك مهندس حاسبات، وناشط في مجال حقوق الإنسان، يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي للدعوة إلى تعزيز حقوق الإنسان واحترامها في المملكة العربية السعودية.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالإنجليزية أو العربية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات السعودية على أن تُفرج عن عصام كوشك على الفور وبدون شروط، حيث أنه سجين رأي احتُجز لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛
- حث السلطات على أن تعمل على حمايته من التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، والسماح له على جناح السرعة الاتصال المنتظم بأسرته وأي محام يختاره؛ إلى حين الإفراج عنه؛
- دعوة السلطات إلى أن تعمل على احترام حقه في الإجراءات القانونية السليمة، وعلى توافق أي إجراءات قانونية تُتخذ بحقه مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 14 مارس/آذار 2017 إلى:

الملك ورئيس الوزراء

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

خادم الحرمين الشريفين

مكتب جلالة الملك

الديوان الملكي، الرياض

المملكة العربية السعودية

فاكس: (عبر وزارة الداخلية)

+966114033125 (يُرجى الاستمرار في المحاولة)

تويتر: @KingSalman

وزير الداخلية

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود

وزير الداخلية

وزارة الداخلية، ص.ب 2933، طريق المطار، الرياض 11134

المملكة العربية السعودية

فاكس: +966114033125

تويتر: @M_Naif_AISaud

ويُرجى إرسال نسخٍ إلى:

وزير العدل

معالي الدكتور وليد بن محمد بن صالح الصمعاني

وزارة العدل، ص.ب 7775،

شارع الجامعة، الرياض 11137،

المملكة العربية السعودية

فاكس: +966114011741/402031

تويتر: @MojKsa

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشآت إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.
ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشآت بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

السجن لأحد المدافعين عن حقوق الإنسان بسبب نشاطه على شبكة الإنترنت

معلومات إضافية

دأبت سلطات المملكة العربية السعودية، منذ 2012، على استهداف نشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، استهدافاً ممنهجاً مستخدماً في ذلك المحاكم والتدابير الإدارية، على حدٍ سواء، مثل فرض قرارات بالمنع من السفر، كوسيلة لمضايقتهم، وترويعهم، وعرقلة عملهم في الدفاع عن حقوق الإنسان. وبحلول مطلع 2014، كان معظم المدافعين عن حقوق الإنسان البارزين المستقلين في المملكة العربية السعودية قد سُجنوا، أو لاذوا بالصمت خوفاً؛ أو أُرغموا على الفرار من البلاد. وإن القمع الممنهج للمدافعين عن حقوق الإنسان يأتي كجزءٍ من حملةٍ على نطاقٍ أوسع لإخماد كافة أشكال الانتقاد التي تكشف، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ما ترتكبه السلطات من انتهاكات حقوق الإنسان. وعلى غرار المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان، يتضمن الأشخاص الذين تستهدفهم السلطات، نشطاء شبكة الإنترنت، وأفراد أسر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، والسعوديين الشيعة المعارضين الذين ينتقدون التمييز ضد أفراد طائفتهم، وكل من يقدم على الوصول إلى منظمات الدولية لحقوق الإنسان كمنظمة العفو الدولية، أو الانضمام إليها.

ويشكل اعتقال عصام كوشك واحتجازه مثلاً آخر على استمرار السلطات في الاعتداء على حرية التعبير في المملكة العربية السعودية، ولا سيما الأنشطة على شبكة الإنترنت، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لمناقشة قضايا حقوق الإنسان، والمناداة بالإصلاح. كما كان عيسى النخيفي معتقلاً منذ 18 ديسمبر/كانون الأول 2016؛ حيث استُجوب عدة مرات بشأن عمله في مجال حقوق الإنسان، وعلى وجه التحديد، بشأن نشاطه على شبكة الإنترنت الذي تضمن تغريدات نشرها تضامناً مع أعضاء "جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية"، (حسم) ومعتقلين آخرين؛ وكذلك بشأن الدور الذي لعبه في إنشاء "البرلمان

السعودي الشعبي،" وهو حساب على تويتر أنشئ في 10 ديسمبر/كانون الأول 2016، بهدف الترويج للديموقراطية في المملكة العربية السعودية.

وفي 30 أكتوبر/تشرين الأول 2016، أُحضر محمد العُتيبي وعبد الله العطاوي، المدافعان عن حقوق الإنسان ومؤسسا جمعية حقوق الإنسان السعودية "الاتحاد للحقوق الإنسانية"، أمام "المحكمة الجزائية المتخصصة" في الرياض، لمحاكمتهما؛ حيث وُجّهت إلى كلٍ منهما قائمة من التهم، تضمنت "اشتراكهما في تأسيس جمعية، والإعلان عنها قبل الحصول على التراخيص"، و"إعداد وصياغة وإصدار بيانات تتضمن إساءة لسمعة المملكة ولسياستها ولمؤسساتها العدلية والأمنية، والتوقيع عليها ونشرها على الشبكة العنكبوتية؛ بهدف تفرقة الأُحمة الوطنية والنيل من هيبة الدولة وأمنها واستقرارها،" و"نشرهما لمعلومات عن إجراءات التحقيق معهما بعد تعهدهما بعدم النشر". كما وُجّه إلى محمد العُتيبي اتهامٌ ب"نشره لتغريدات مناوئة ومسيئة من شأنها المساس بالنظام العام وإعادته نشر تغريدات مماثلة، تتضمن إساءة للمملكة ولولاية الأمر وللدول العربية،" و"استعدائه لمنظمات حقوقية دولية ضد المملكة،" و"تبنيه لمشروع الملكية الدستورية،" و"مشاركته عبر لقاءين في إحدى القنوات الفضائية المعادية للمملكة،" و"تحريض المواطنين بالمملكة على التظاهر." ولا تزال محاكمتهما جارية.

الاسم: عصام كوشك

الجنس: ذكر

التحرك العاجل: UA 25/17 رقم الوثيقة: MDE 23/5561/2016 المملكة العربية السعودية بتاريخ: 31 يناير/كانون الثاني 2017